

الأول - ما أنزل الله في كتابه العزيز وهو «القرآن» المصدر الأول للهداية والتشريع في الإسلام.

الثاني: فإذا لم نجد في كتاب الله تعالى حكماً فاصلاً في المسائل المتنازع فيها انتقلنا إلى «سنة النبي» ﷺ وهي المصدر الثاني للهداية والتشريع في الإسلام.

و«السنة» أخذت بدلالة هذه الآية الحكيمة المحكمة، ركن ركين من أركان الإسلام، إعتقاداً، وتشريعاً، وتطبيقاً، وطاعة، وصاحب المشروع الذي يتظاهر بالدعوة إلى العمل بالقرآن، في الوقت نفسه يرفض سنة رسول الله ﷺ وبالتالي يترتب على هذا رفضه للعمل بالقرآن، لأنه رفض السنة التي أمر بالرجوع إليها القرآن، فلا هو بالقرآن عامل، ولا لربه مطيع فكيف يتحمس للدعوة للعمل بالقرآن، ولطاعة الله وفق ما جاء في القرآن وهو من الذين جعلوا القرآن «عضين» يؤمنون ببعضه، ويكفرون ببعض؟!]

إنه ليس بتابع للقرآن، ولا بتابع للسنة، ولا بتابع لهما معاً.

٥ - وقال جل شأنه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]

في هذه الآية الحكيمة المحكمة يقسم الله بذاته العلية أن قوماً لا يرتضون رسول الله ﷺ حكماً عدلاً بينهم، ولا يرتضون الرضا القلبي الخالص بكل حكم يحكم به، أو قضاء يقضيه، أو قول يبلغه فإن هؤلاء القوم لا يكونون مؤمنين.